

قراءة في كتاب *Les Places et les chances Repenser la justice sociale*



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

العربي عكروش

باحث في علم الاجتماع

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ٦ مارس ٢٠٢٥م

* المقدمة

فقرات معنونة ضمن هذه الورقة التقنية للكتاب. هذا الترتيب تفرضه المنهجية العلمية الملائمة لتصفح أي كتاب، سواء كان ذلك لمجرد حب الاستطلاع، أو لدراسته، أو لتحرير ورقة تقنية حول شكله ومضمونه، أو لاعتماده مرجعا لبحث ما.

* السياق العام لتأليف الكتاب

ينطلق السياق العام لتأليف كتاب المواقع والحظوظ: إعادة التفكير في التفاوتات الاجتماعية" من اعتبار الهشاشة الاجتماعية كنتيجة مباشرة لتطبيق مقومات الحداثة في المجتمعات الغربية، خصوصا الاحتكام إلى العقل في كل شيء، وتوظيفه كأداة رئيسية للسيطرة على العالم، وتحقيق السيادة البشرية على الطبيعة. وباعتبار أن الإنسان كبنية مركبة ومعقدة، تتصرف وفق ما يمليه تكامل الأبعاد المشكلة لها، فإن الحديث عن العقل كجوهر للحداثة في المجتمعات الديمقراطية، يحيل على م أفرزته الهيمنة البشرية على العالم من جنوح مطلق

تتمثل هذه الورقة البحثية، كما يتبين من عنونها، قراءة لكتاب "المواقع والحظوظ: إعادة التفكير التفاوتات الاجتماعية" فرونسوا ديي. وتتضمن، حسب الإلزام المنهجي والعلمي المعمول به، تقديم الإطار العام للكتاب، بشمل بطاقة تقنية على شكل جدول يتضمن معلومات عامة حول الكتاب، و نبذة عن مؤلفه واهتماماته واسهاماته، ثم بعد، الوقوف على السياق العام للكتاب، والتعليق على المكونات الغلاف الخارجي للكتاب. ثم القيام بذكر أجزاء ومحاور الكتاب موضوع الدراسة حسب ترتيبها، يليها مستخلص صغير حول العناصر والأفكار الواردة في هذه الفصول بأقسامها، لنختم هذه الورقة بذكر الملاحظات حول الكتاب، وتقييمه على إثر ذلك، ومن ثم قائمة المصادر والمراجع المعتمدة عليها لإنجاز هذه الورقة البحثية الصغيرة. ويتم كل ذلك في

نحو تجسيد الحرية عوض التثبيت بالروابط والعلاقات الاجتماعية، فعلى حد تعبير آلان تورين^١ فقد لقد كان التحديث يؤكد أن تقدم التقنية والعقلانية لن تكون له عواقب وخيمة فقط بالنسبة لتصفية المعتقدات والتقاليد والامتيازات الموروثة من الماضي، بل انه يخلق مضامين ثقافية جديدة^٢.

وأمام هذا التحول الجذري، وجد الإنسان الغربي نفسه أما مصير مجرد من الروابط الاجتماعية. لقد أصبح لزاما على الفكر الغربي المعاصر البحث عن سبل لتجاوز هذا المأزق الاجتماعي، والعمل على صك مفاهيم جديدة تناسب هذا المسعى، من قبيل العدالة الاجتماعية والاقتصاد التضامني للتخفيف من آثار الحداثة وإعادة قراءة المشروع الحداثي بمنظورين جديد ين متباينين، الأول يقوم على الاحتفاظ بالمشروع الحداثي بعد مساواة منطلقاته وتطويرها، والثاني يدعو إلى التخلي كلياً عن الحداثة مادام أن زمنها ولى إلى غير رجعة، مع ما يعنيه الأمر من التفكير في مشروع جديد يعيد للمجتمع توازنه وتماسكه وعدالته. والكتاب الذي نحن بصدد قراءته لا يخرج عن هذه القاعدة، يمثل واحداً من الكتابات الرامية إلى إعادة التفكير في التفاوتات الاجتماعية كإحدى إفرازات الحداثة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتخفيف من حدة التفاوتات الاجتماعية في المجتمعات البشرية. وباعتبار أن مؤلفه فرنسوا ديبى أما من ناحية الالتزام الأيديولوجي، لكاتب يساري التوجه، يلتزم من الناحية الإيديولوجية بمواصلة النضال من أجل القضاء على التفاوتات الاجتماعية، وبما أنه كذلك، يعتبر وريثاً لسوسيولوجيا آلان تورين الذي اهتم

بالمؤسسات واشتغالها، فإن الهم الأكبر لهذا الكتاب هو التأكيد على كون البشرية دخلت في زمن الحداثة المتأخرة المتميزة بوجهها المفرد ومؤسساتها الاجتماعية المتهالكة، والتي كانت إلى عهد قريب، تمثل مجموعة قيم ومبادئ ثابتة نسبياً ومتناغمة فيما بينها. فمشروعية الكتاب العلمية والمعرفية يستمدّها من طموحه المعلن منذ البداية، والذي يتجسد في الرغبة في تقليص التوتر الحاصل في المجتمعات الديمقراطية بسبب المفارقة القائمة بين حماية مبدأ مساواة كل الأفراد الأساسي، ومواجهة واقع التفاوتات الاجتماعية، وجعل هذه التفاوتات مقبولة من لدن جميع فئات المجتمع.

يؤدي بنا السياق المعرفي والتاريخي لتأليف هذا الكتاب إلى طرح سؤال جوهري مضمونه: لماذا التركيز على مساواة المواقع في المجتمع الفرنسي؟ سؤال سرعان ما نعثره على جوابه من خلال تصريح صاحبه بأن الحافز له على الإقدام على هذه الخطوة هو تأثيره الكبير بالتناقض الملاحظ بين تأكيد الثورة الفرنسية على المساواة بين جميع فئات المجتمع، وبين مظاهر واللامساواة الاجتماعية في الواقع المعيش (تفاوتات في الدخل، شروط العيش، التأمين، الولوج إلى الخدمات). فقد تعمقت معدلات التفاوتات بسبب انهيار النظام القديم، وتنامي وتطور الرأسمالية، وظهور تمزقات اجتماعية كبيرة، وانتشار ونفشي بؤس الطبقة العمالية، وتنامي أزمات الإنسان الفرنسي بسبب صعوبة استمرار المجتمعات الديمقراطية في ظل هذا التمزق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وما خلفه من مشكلات تحقيق التوازن بين الاهتمام بتوفير الحقوق

١ - آلان تورين، نص النزعات ما بعد حداثية، سلسلة دفاتر فلسفية ١٣
ترجمة محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ص ٤٣.

الاجتماعية والسياسية والوفاء بوعود المساواة بين الأفراد والجماعات.

* السيرة الذاتية للمؤلف فرنسوا ديبي

تعد هوية الكاتب و تخصصه، من المفاتيح التي تحدد غالبا مصداقية المقروء، وقيمتة العلمية، وحدوده الفكرية، وامتداداته الميدانية، و مجالات اختصاصه، و جنس و نوعية النص أو المتن الذي يشيده بين ثنايا الكتاب، كما قد تلمح بتبني منهجية علمية معينة لمقاربة الظاهرة المدروسة...و بالفعل لما نقرأ العنوان المكتوب على ظهر غلاف الكتاب، نتعرف و لو بعجالة على المؤلف فرنسوا ديبي (François Dubet)، كباحث متخصص في علم الاجتماع بصفة عامة، وسوسيولوجيا الخبرة بصفة خاصة، وبالتالي مجالات انشغالاته وأبحاثه المتعددة حول الأحداث والمدارس والمؤسسات. ولد في ٢٣ مايو ١٩٤٦ في بيريجو، عالم اجتماع فرنسي ومدير سابق للدراسات في مدرسة الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية، اشتغل أستاذاً في جامعة بوردو الثانية حتى تقاعده في عام ٢٠١٣. كما يعطينا ظهر الغلاف إجابات جد موجزة عن القنوات أو الاستنتاجات التي تبرر اهتمام الباحث فرنسوا ديبي بتفكيك الشخصية المؤسسية، واتخذ منها جوهر عمله السوسيولوجي، وقد طورها في أعماله (التجربة السوسيولوجية، سوسيولوجيا التجربة، في المدرسة، في أي مجتمع نعيش؟ وتراجع المؤسسة) والموروثة من علم الاجتماع عند آلان تورين. بالنسبة لفرانسوا ديبي، نتج عن توجه الإنسان الغربي عامما والأوروبي خصوصا نحو الحداثة بدون وعي، نشأة مؤسسات تنظيمية، وقيم اجتماعية،

وأجهزة سياسية وإيديولوجية تتحكم في توزيع معايير الانتماء الاجتماعي والتصنيف الاقتصادي لأفراد المجتمع. ويبقى موقف فرنسوا ديبي من طريقة ومسار ولوج الإنسان المعاصر للحداثة مثيرا للجدل، فقد أكد بصريح العبارة أن المجتمعات الغربية المعاصرة دخلت مرحلة الحداثة المتأخرة/ الشيء الذي يطرح تساؤلات حول الأطر المعرفية والفكرية والفلسفية المتحكممة في احتمالات تموقع الأفراد في المجتمع، وتوجيه تصرفاتهم ومواقفهم. بالنسبة له، تعني مرحلة الحداثة المتأخرة عملية اجتماعية وتاريخية طويلة تعزز الشخصية الذاتية والمسؤولية عن تفكيك المؤسسة التنظيمية والبناء الاجتماعي. ففي نظره، كان من الممكن تفادي ما نتج عن محاولة الإنسان المعاصر الادعاء بكونه يعيش مرحلة ما بعد الحداثة عبر إعادة تشكيل الفهم الإنساني للحياة الاجتماعية والتنظيمية كمجموعة مستقرة ومتناغمة من المبادئ والقيم الاجتماعية الراسخة في ثقافة وذهن ووجدان الإنسان، فقد فقد المجتمع البشري زمام الإمساك بهذا الوعي تدريجيا منذ نهاية الستينيات وعوضه بالسعي وراء البحث عن معايير السلوك الاجتماعي. فقد طبق فرنسوا ديبي هذه الأفكار بشكل خاص على المدرسة أو على مسألة الظلم في العمل. من وجهة نظر إيديولوجية، يمثل فرانسوا دوبيه أفكار يسار الوسط المعتدل والإصلاحي، إذ يشارك في تأملات مجموعة مثقفي La République des idées وعلى رأسهم بيير روزانفالون وتيري بيث. وقد جسد هذا التوجه بقولته الشهيرة "كل شيء يحدث كما لو كانت الأحياء في فراغ سياسي، وكأن الغضب والثورات لم تؤد إلى أي عملية

سياسية". والتي بين من خلالها أن سكان المدن والمناطق الحضرية بالمجتمع الفرنسي يشعرون بالتهميش والذي بسبب أصولهم العرقية أو انتماءاتهم الثقافية أو معتقداتهم الدينية. لهذا فمسؤولية التنظيمات الحزبية والحركات النقابية والهيئات الاجتماعية تكمن في تحويل هذا الشعور إلى أفعال أو مطالب أو مشاريع منظمة.

خصص فرونسوا ديبي، كأستاذ فخري في علم الاجتماع بجامعة بوردو، حيزا كبيرا من وقته العلمي والأكاديمي في دراسة مفهوم النظرية الاجتماعية، وعلاقتها الممكنة بمبادئ علم اجتماع التربوي، ودورها في تحليل كيفية نشأة مظاهر وعدم المساواة الاجتماعية ومشاعر الظلم في المجتمعات البشرية. وقد توج هذا المجهود بنشر مجموعة من المؤلفات العلمية، منها كتاب المواقع والخطوط: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية سنة ٢٠١٠، وكتاب تراجع المؤسسة سنة ٢٠٠٢، كتاب مدرسة الفرص سنة ٢٠٠٤، كتاب الظلم. تجربة عدم المساواة في العمل سنة ٢٠٠٦، كتاب تفضيل عدم المساواة. فهم أزمة التضامن سنة ٢٠١٤، وكتاب زمن العواطف الحزينة. عدم المساواة والشعبوية سنة ٢٠١٩، وكتاب كل شيء غير متساو، كل شيء مفرد. إعادة النظر في التضامن سنة ٢٠٢٢، كتاب هل تستطيع المدرسة إنقاذ الديمقراطية؟ سنة ٢٠٢٠، وكتاب حياة عالم الاجتماع سنة ٢٠١٩، وكتاب ثلاثة شباب سنة ٢٠١٨، وكتاب ما يوحدهنا سنة ٢٠١٦، وكتاب اصلاح المدرسة سنة ٢٠١٦، وكتاب المجتمعات سوسيولوجيا الخبرة سنة ٢٠١٦، وكتاب المجتمعات ومدرستها سنة ٢٠١٥، وكتاب تفضيل عدم المساواة سنة

٢٠١٤. وعلاقة بالكتاب الذي نشتغل عليه في هذا المقال، اهتم فرونسوا ديبي. موضوع كيفية إرساء العدالة الاجتماعية في المجتمعات البشرية، وتوصل من خلال دراسة الطويلة للموضوع إلى التأكيد على وجود طريقتين لتصوير العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات. الطريقة الأولى تكمن في ربط المساواة الاجتماعية بالمواقع والأماكن التي يحتلها الأفراد في المجتمع، وتهدف إلى تجاوز عدم المساواة عن طريق تقريب المواقف الاجتماعية المختلفة. وفي المقابل تعمل الطريقة الثانية على إقامة علاقة وطيدة بين العدالة الاجتماعية ومسألة تكافؤ الفرص بين جميع الفئات المكونة للمجتمع، عن طريق السماح للأفراد بالوصول إلى أفضل المناصب بعد المنافسة العادلة والشفافة.

تناول مشكلة التفاوتات الاجتماعية المسجلة في المجتمع الفرنسي، وعلاقتها الممكنة بمواقع الأفراد وحظوظهم، وتوصل عن طرق المنهجية المتبعة في بحثه، إلى استنتاج وجود أزمة اجتماعية — المقاربة الإستمولوجية للتشخيص الدقيق لجذور الظاهرة — البحث عن بدائل وحلول ممكنة لتجاوز هذه المشكلة. واليوم، في فرنسا كما في أماكن أخرى، يميل هذا المفهوم الأخير إلى الهيمنة. ولكن إذا استجابت تكافؤ الفرص لرغبة الأفراد في الاستقلال، فإن تكافؤ الفرص يستوعب وجود تطور أشكال التفاوت بين الناس. وعلى عكس روح العصر، يدعو فرانسوا دوييه لصالح نموذج المربعات: فهو يحارب بحزم عدم المساواة ويزيد من تماسك المجتمع. ومن خلال إظهار كيف يمكننا تعزيز العدالة الاجتماعية دون التضحية بكل شيء من أجل المنافسة على

أساس الجدارة، فإن هذا المقال الرائع يعمل على إعادة البناء الفكري ليسار.

* الكتاب مغامرة علمية

يدور موضوع كتاب " المواقع والحظوظ: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية " لمؤلفه فرونسوا ديبي حول منهجية تناول إشكالية التفاوتات الاجتماعية، وفق براديغمي علمي وسيوسولوجي مغاير لما هو معهود في دراسة منبع وأصل التفاوتات الاجتماعية في المجتمع الفرنسي، وتقاطعاتها المختلفة مع مسألة مساواة الحظوظ ومساواة الأماكن. وقد انطلق فرونسوا ديبي من وضعية المجتمع الفرنسي كنموذج للدولة الحديثة، والتي تبرز فيها بشكل كبير اللامساواة الاجتماعية بين الأفراد. وقد استنتج المؤلف من خلال تتبع الطويل لهذه القضية بالمجتمع الفرنسي أن التفاوتات الاجتماعية معبرة أصلاً عن مضمون وجوهر السياسات العمومية التي نهجتها فرنسا بالاستناد إلى النموذجين أساسيين، نموذج يقوم على مساواة الأماكن، ونموذج يهتم بمساواة الحظوظ. وبالعودة إلى تفاصيل مضمون الكتاب، أورد المؤلف أمثلة لمجالات اجتماعية تبرز بشكل واضح كيفية استغلال النموذجين في التوقع في المجتمع، كما هو الحال بالنسبة لقضايا التربية والمرأة والهجرة.. فالقيمة المضافة التي يغني بها هذا الكتاب التراكم المعرفي والعلمي المنجز حول موضوع التفاوتات الاجتماعية، جعله عملاً متداولاً بشكل واسع بين الطلبة والباحثين والمهتمين لثرائه المعرفي والعلمي، فالجديد في هذا الكتاب، يتجلى في تقديم تحليل شامل لسياسة تحقيق المساواة الاجتماعية، ووصفه المدرسة بمثابة مجال يتم فيه

التطبيق النظامي لنموذج مساواة الحظوظ. فالعمل ثمر، كما يوضح المؤلف، لاحتكاكه عن قرب بالوضعية الحياتية والاجتماعية للأفراد في المجتمع الفرنسي، سواء كتركيز أبحاثه لمدة ثلاثين عاماً تقريباً على الحركات الاجتماعية والمدينة والمدرسة والنظرية الاجتماعية، أو اشتغاله على ضرورة توظيف نموذجين مختلفين لتقليص بعض التفاوتات لجعلها أكثر عدالة، أو على الأقل مقبولة. وقد مكنته هذه التجربة المهنية الطويلة من تحييدي دقيق لكل ما يمكن القيام به في هذا السياق من إجراءات وتدابير كفيلة بالارتقاء بجودة الحياة الاجتماعية والعدالة بين الأفراد، فهذا الهم الذي يسكن ذات صاحب الكتاب، جعلته بوسع من دائرة أبحاثه لتشمل عملية الاطلاع الواسع لمختلف التجارب الرائدة في مجال السياسات العمومية والاجتماعية على صعيد الدول ذات التجربة الرائدة في هذا الميدان، جماعية كانت أو فردية، رغم اعترافه بقيمة ما تزرع بهذه التجارب من عناصر تثري عملية بناء اتجاهين مهمين للعدالة الاجتماعية هما: نموذج مساواة المواقع ونموذج مساواة الحظوظ. فإذا كان النموذجان وفق منظور فرونسوا ديبي يسعيان إلى تحقيق نفس الغاية المتمثلة في التخفيف من حدة النزاع والصراع والتوتر الذي تتسم به الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات الغربية، فإن هذا الطموح يصطدم بصعوبة تطبيق مبدأ المساواة بين الأفراد وواقع التفاوتات الاجتماعية الناتج عن التقاليد والمنافسة حول المصالح المختلفة. فإذا كان نموذج مساواة المواقع يعمل على التطرق لبنية المواقع الاجتماعية دون إعطاء الأولوية لحركية الأفراد، فإن نموذج مساواة الحظوظ يولي العناية لمبدأ تكافؤ

الفرص في تمتيع جميع فئات المجتمع بحق شغل أفضل الأماكن بناء على مبدأ الاستحقاق والمنافسة الشريفة. هذه الرؤية هي التي تبرر مسألة نعت هذا الكتاب بالمغامرة العلمية.

* قيمة الكتاب العلمية

يصنف الكتاب كقيمة مضافة للبحث العملي والتربوي والسوسيولوجي، لأنه ظهر في خضم النقاش العلمي المفتوح حول أشكالية التفاوتات الاجتماعية بين المعسكرين الشرقي والغربي، والذي تمخض عنه تعدد النظريات والاتجاهات المهمة بقضية أسس وقواعد إرساء العدالة الاجتماعية في المجتمعات البشرية، وتختلف هذه الاتجاهات تبعاً لاختلاف مجالها المعرفي الذي تشغل ضمنه، وتعدد الخلفيات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تحدد رؤيتها للفرد والمجتمع معاً، وتؤطر تصورها ومفهومها للعدالة الاجتماعية، ويدافع عن الكيفية التي ينبغي بها تجسيد هذه العدالة في المجتمع. وضمن هذا التعدد، يبقى التصور الذي وضعه فرانسوا ديبى منذ ما يقارب ثلاثين سنة أبرز هذه الاتجاهات، لاعتماده على نموذجين كبيرين للعدالة الاجتماعية في المجتمع الفرنسي، نموذج مساواة المواقع ونموذج مساواة الحظوظ.

* المنهج المعتمد في الكتاب

وظف المؤلف منهجاً تحليلياً قائم على المزج المنطقي السليم بين المرجعيات النظرية للظاهرة المدروسة التربية الخاصة" باعتباره باحثاً في مجال التربية والسوسيولوجيا، وإفرازات الممارسة النظرية الميدانية كباحث وكمكون وكمدرس جاور هذه الظاهرة لمدة طويلة. ومما ينبغي الإشارة

إليه أن اختيار الكاتب هذا المنهج لم يكن اعتباطياً أو وليد الصدفة، بل هو اختيار نابع من قناعة مفادها أن هذا مميزات المنهج وقواعده، تجعله ملائماً لطبيعة الدراسة، ومنسجماً مع القضية المركزية للكتاب، ويخدم الغرض العلمي الذي براهن على التأسيس له. فالمؤلف في تناوله للموضوع، يستحضر مكونات الروح العلمية من الملاحظة إلى الموضوعية مروراً بالمساءلة، الاستدلال، المنهج، والفتح الذهني... عناصر تعد أساسية لكي يتسم أي بحث بصفة العلمية.

* عنوان الكتاب

تجعلنا قراءتنا لعنوان الكتاب " Les Places et les chances : Repenser la justice sociale "، أو ما يقابله باللغة العربية من خلال ترجمة تقريبية: " المواقع و الحظوظ : إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية "، نسائل القولية العامة، وأفعال الصيغ، و مصوغات المنطوق، ليتكون لدينا أكثر من انطباع أولي، نصوغه على شكل فرضيات قراءة: هل نحن أمام استنتاج بحث؟ أم خلاصة لتجربة ميدانية؟ أم عصارة لعمل تأطيري نظري للممارسين في مجال السوسيولوجيا؟ أم أمام استفهام ضمني غير معير عنه شكلاً بالصياغة اللغوية الخاصة به يحيل على الإشكالية الرئيسية؟ أم أمام حكم قيمة مسبق؟ وغيرها من الأسئلة التي تفرض علينا الغوص في تضاعيف النص/ الكتاب، حتى ندرك وجهة نظر الكاتب بخصوص أسس وقواعد إرساء العدالة الاجتماعية في المجتمعات البشرية.

* التعليق على الغلاف الخارجي

الكتاب متوسط الحجم ينتهي ترقيمه عند في الصفحة ١٢٠، مغلف تغليف عاديا، مظهره الخارجي ملون باللون الأحمر المائل نحو اللون البرتقالي الذي يستحوذ على جل الغلاف الخارجي الذي يحتوي على عنوان الكتاب واسم صاحبه. فإذا كان الهدف من هذا العمل، حسب المؤلف، هو تلبية فضول علمي وتفعيل هاجس تربوي، فإن الصورة المظهرية للكتاب، توضح موضوع الكتاب، وتؤثر على صعوبة المسار الذي ينتظر هذا البحث من اجل إبراز مشروعية نموذجين كبيرين للعدالة الاجتماعية في المجتمع الفرنسي، نموذج مساواة المواقع ونموذج مساواة الحظوظ.

* المراجع المعتمدة في تأليف الكتاب

تتطرق المؤلف في نهاية كتابه إلى الأصول والمراجع التي اعتمدها لمعالجة موضوعه إرساء العدالة والقضاء على التفاوتات الاجتماعية في المجتمع الفرنسي، تجمع ما بين الوثائق الأرشيفية الميدانية المتمثلة في وثائق المؤسسات التعليمية، والمقالات العلمية المبثوثة في ثنايا المجالات العلمية وكبريات الصحف المتخصصة، أما المراجع التي اعتمدت عليها المؤلف في كتابه، فتدل على اطلاع واسع للباحث وإلمامه بكل ما كتب حول الموضوع — من مراجع معتبرة ودراسات ميدانية ورسائل جامعية وأبحاث تطبيقية.

* التقييم العام للكتاب

إن القاسم المشترك الذي يجمع مباحث وفصول هذا الكتاب، هو محاولة تقديم توصيف علمي لعملية التصدي

للتفاوتات الاجتماعية باعتماد نموذجين مختلفين، الأول يركز على مساواة المواقع الاجتماعية، والثاني يتبنى مساواة الحظوظ وتكافؤ الفرص. وعموما، فالكتاب يمكن وصفه بكتاب جيب، لقصر حجمه الذي لا يتعدى ١٢٠ صفحة، وبساطة لغته العلمية، وترباط أفكاره من البداية إلى النهاية. إن مقارنة المؤلف للظاهرة المدروسة، استوفت وغطت جل أو كل تفاصيل الموضوع، وأجابت على كامل التساؤلات التي يثيرها. فبعد عدة عقود من البحث والتحليل والنقد حول هامشية الأحداث والمدرسة والمؤسسات والعمل والخدمات والمجرة، يقدم لنا فرانسوا ديبى في هذا الكتاب أفكاره حول نظريته في العدالة الاجتماعية. من خلال تناول المفهومين الرئيسيين والمتناقضين للعدالة في المجتمعات المعاصرة، والذي يسميهما على التوالي "مساواة المواقع الاجتماعية" و "مساواة الحظوظ أو تكافؤ الفرص". ومن خلال توضيح أسسهما النظرية والأيدولوجية بالإضافة إلى الحدود العملية لكل منهما، فإنه يدعو إلى تبني نموذج مساواة المواقع الاجتماعية.

* قراءة في البنية المضمونية للكتاب

يتناول فرانسوا ديبى (François Dubet) مسألة التفاوتات الاجتماعية من المنظور السوسيولوجي من خلال تحليله لنموذجين أو تصورين للعدالة الاجتماعية^٢، وهما نموذج مساواة المواقع، ونموذج مساواة الحظوظ، وبالرغم من اختلافهما وتناقضهما على المستوى نوع التدخل ومقاربة مشكل التفاوتات والفوارق الاجتماعية، إلا أنهما يملكان نفس الطموح الرامي إلى تقليص التوتر الحاصل

^٢ فرانسوا ديبى، المواقع والحظوظ: إلهة التفكير في التفاوتات الاجتماعية، ترجمة كنزة القاسمي، إفريقيا الشرق ٢٠١٦ ص ٨٤-٨٧.

بالمجتمعات الديمقراطية ما بين مبدأ مساواة كل الأفراد وواقع التفاوتات الاجتماعية الناتجة عن المنافسة حول المصالح المختلفة، وذلك بهدف جعل هذه التفاوتات أكثر عدلا أو على الأقل مقبولة. ففي هذا المحور، تناول فرانسوا دوبي (François Dubet) نموذج مساواة المواقع حيث يعتبر أن المقصود بنموذج مساواة المواقع أو الأماكن هو التدخل على مستوى الأفراد والجماعات والطبقات لأجل الحد من حدة الفوارق الاجتماعية، وبالتالي الرفع من مستوى الموقع الاجتماعي دون الخروج منه، إذ تتم هذه العملية بدون تغيير المواقع التي يحتلها هؤلاء في البنية الاجتماعية أي دون أن نجعل من حركية الأفراد ذات الأولوية، وذلك من خلال العمل على تقليص هذا التفاوت على مستوى المداخل وشروط الحياة وعلى مستوى أيضا إمكانات الولوج إلى الخدمات والتأمين ضد مخاطر الحياة، الشيء الذي سيسمح من جهة أولى بالقضاء على وضعية اجتماعية غير عادلة، ومن جهة ثانية، سيسمح لبعض الأفراد بالنجاة من هذه الوضعية دون إعادة النظر فيها. فما هي دواعي حضور هذا النموذج في السياق الفرنسي؟ وماهي سبل تفعيله على أرض الواقع الاجتماعي؟

تجاوزت مبادئ الثورة الفرنسية سقف الاقتصر على مبادئ وشعارات سياسية أطرت مرحلة تاريخية حاسمة في تاريخ فرنسا، وتحولت إلى ثقافة متجذرة في نفس المواطن الفرنسي، حيث شكلت له مرجعا واقعيا لتقويم وضعية المساواة التي يفرزها الواقع الاجتماعي الفعلي، فإلى جانب التمتع بالحقوق السياسية، برز مطلب الحقوق الاجتماعية

بشكل قوي من خلال الحاجة الملحة إلى ضرورة الوفاء بوعود المساواة المقدمة تفاديا لقيام ثورة جديدة أكثر راديكالية تهدد الحرية باسم المساواة الكاملة، هذا المطلب الاجتماعي يسند به القوة ما حصل من وعي بحجم التناقض الكبير بين ما وعدت به الثورة الفرنسية بخصوص تحقيق المساواة الأساسية للجميع، وبين ما يعكسه الواقع الاجتماعي من تعدد لمظاهر اللامساواة سواء على مستوى الدخل الفردي وعلى مستوى شروط العيش وإمكانيات الاستفادة من التأمين. هذه الوضعية المختلة التي صاحبتهما تمزقات اجتماعية كبيرة و تفشي بؤس الطبقة العمالية خلال القرن التاسع عشر خاصة مع تنامي وتطور الرأسمالية وانهار النظام القديم، خلقت إطارا محفرا لدى الحركات العمالية والمصلحين الاجتماعيين و اليسار للمطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية من خلال تبني سياسات للتدخل العمومي عبر مشاريع اجتماعية قادرة على التخفيف من حدة التفاوتات الاجتماعيات ومن انعكاساتها السلبية، هذه السياسة العمومية ستتخذ من نموذج مساواة المواقع قناة أساسية للتخفيف من حدة التفاوتات الاجتماعية، وذلك من خلال التدخل على عدة مستويات تشكل مجتمعة قنوات لتفعيل نموذج مساواة المواقع في المجتمع الفرنسي.

يتشكل البناء العام لكتاب المواقع والحظوظ: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية الذي ألفه الباحث السوسيولوجي الفرنسي من مقدمة عامة وموجزة، يبرز فيها المؤلف العلاقة القوية بين مستوى عدم المساواة وأداء دولة الرفاهية، ويستعرض فيها الكيفية العامة التي سيتناول بها مسألة العدالة الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية، ويستحضر فيها الخيط

المكونات	العنوان	عدد المحاور	الصفحات
مقدمة			٧
الفصل الأول	نموذج مساواة المواقع الاجتماعية	سبعة محاور	من ١٢ إلى ٢٦
الفصل الثاني	نقد مساواة المواقع	سنة محاور	من ٣٠ إلى ٤٠
الفصل الثالث	مساواة الخطوط	سنة محاور	من ٥٣ إلى ٦٨
الفصل الرابع	نقد نموذج مساواة الخطوط	سنة محاور	من ٧٢ إلى ٩١
الفصل الخامس	الأسبقية لمساواة المواقع	خمسة محاور	من ٩٥ إلى ١١١
خاتمة			من ١١٨ إلى ١٢١

* نموذج مساواة المواقع الاجتماعية

وظف فرنسوا ديبى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتسم بها المجتمع الفرنسي، والتي تتميز بتناقضات متعددة، تتعارض كلياً مع الشعارات والمبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م، وهيات الظروف لانهاير مقومات المجتمع الكلاسيكي، وانتقال المواطن الغربي للعيش في ظل المجتمع الرأسمالي القائم على استحواذ الطبقة البورجوازية على الثروات المادية والرمزية على حساب الطبقة الكادحة، وتعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الطبقات الاجتماعية، وتوظيف القيم الأخلاقية والإرث الثقافي لضمان الهيمنة الاقتصادية وتغليب المصلحة الاقتصادية على أي اعتبارات أخرى. فالثورة الفرنسية تشكل لحظة فاصلة بين تلاشي مقومات المجتمعات التقليدية والقديمة، وبروز المجتمعات الحديثة بتوجهاتها الرأسمالية، وتناقضاتها الاجتماعية، وأزماتها الاقتصادية، الشيء الذي انعكس على أوضاع مختلف فئات المجتمع.

* الدولة الاجتماعية وإعادة التوزيع

ينطلق فرنسوا ديبى من ملاحظة مفادها أن الديمقراطيات الغربية تعيش تناقضات كبيرة في وضعيتها

الناظم الذي سيشكل دليلاً معرفياً للقارئ من أجل القراءة المنهجية والتدريجية لكل تفاصيل ومحاور الموضوع. وتحدد الإشارة أن المؤلف، وعلى غير العادة، تعتمد ختم الصفحة الأخيرة للكتاب بجزء مقتبس من المقدمة. أما باقي مضامين الكتاب فتتوزع على خمسة فصول، الفصل الأول معنون بمساواة المواقع الاجتماعية، ويتطرق إلى سبعة محاور، كل محور يتناول قضية متفرعة عن الموضوع العام للفصل، ويحلل مجمل التساؤلات التي تطرحها كل قضية على حدة. أما الفصل الثاني، فيهتم بنقد مساواة المواقع كعنوان كبير له، وذلك من خلال تجزيه إلى ست عناوين صغرى تبعا لتعدد القضايا التي يركز عليها الباحث في نقده لهذا النموذج. وفي الفصل الثالث، فتوجه عمل المؤلف نحو مقارنة إشكالية مساواة الخطوط، ومعالجتها من خلال ستة مواضيع متفرعة عنها. وعلى غرار الفصل الثاني، خصص المؤلف الفصل الرابع لفحص ونقد نموذج مساواة الخطوط، وصنف هذه الانتقادات على شكل ست عناوين فرعية أساسية جدا لفهم النقد. وفي سياق العملية التركيبية التي تميز عادة الدراسات السوسيولوجية، خصص المؤلف الفصل الخامس والأخير لتقديم تصوره العام للموضوع المطروح، وكيف يعمل على الميل نحو اختيار نموذج لمساواة المواقع عوض نموذج مساواة الخطوط، وبرر هذا الاختيار بمجموعة من المبررات، أوردتها على شكل خمسة عناوين صغرى. وفي نهاية الكتاب، خصص المؤلف ما يقارب خمس صفحات من الصفحة ١١٨ إلى الصفحة ١٢١، لتدوين خاتمة عامة للدراسة. وقد جاء التقسيم التقني للكتاب وفق الشكل التالي:

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ففي الوقت الذي تؤكد فيه هذه الديمقراطيات على المساواة الأساسية بين الأفراد، فإنها تتميز في الواقع بعدد من التفاوتات الاجتماعية. ولحل هذا التناقض، تواجه الشركات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية في اختيار العقود الاجتماعية المناسبة. فإذا نموذج مساواة المواقع الاجتماعية يهدف إلى الحد من عدم المساواة في المناصب الاجتماعية والمهنية، والتخفيف من حدة التفاوتات في الدخل، وظروف المعيشة، والحصول على الخدمات، فإن نموذج مساواة الحظوظ يعمل على مكافحة التمييز لضمان المنافسة العادلة على فرص العمل والخدمات. إذا كان هذين النموذجين مرغوبين من حيث المبدأ، وإذا كان كلاهما يهدف إلى الحد من حدة التفاوتات الاجتماعية، فإن فرنسوا ديب يبين أنهما مختلفين بشكل أساسي. ولذلك فهو يؤكد أن التنفيذ السياسي للعدالة الاجتماعية يتطلب ترتيب الأولويات بين هذين النموذجين.

اتخذ فرنسوا ديب من تحديده الدلالي لمفهوم العدالة، وتوظيف الدولة له في إعادة توزيع الثروات والخدمات بشكل متكافئ بين مختلف فئات المجتمع الفرنسي، وإرساء المساواة الاجتماعية بين الأفراد تحقيق المساواة الاجتماعية في المجتمع الفرنسي. ولمزيداً من التوضيح في هذا الشأن، لجأ المؤلف إلى عقد مقارنة بين المجتمع الفرنسي، ومجتمعات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين، ليؤكد أن لغة الأرقام تبين أن فرنسا الحديثة مغايرة تماماً لما هو سائد في هذه المجتمعات، إذ أدت سياسة تقليص مستويات التفاوتات الاجتماعية من خلال فرض مزيد من الضرائب على مداخيل

الأفراد وأرباح الشركات والمقاولات إلى الحد من دور الدولة الاجتماعية في إعادة توزيع الثروات بشكل عادل بين أفراد المجتمع.

عملت الدولة في سياق الحد من التفاوتات الاجتماعية بين مختلف المواقع الاجتماعية، وفي إطار نموذج مساواة المواقع، على التركيز على إعادة توزيع الثروات، وذلك من خلال الاقتطاعات الضريبية على الدخل والميراث والشركات، ومن خلال مراقبة السوق والسيطرة عليها للحد من الاحتكار والمضاربات، الشيء الذي وفر موارد مالية مهمة تم استثمارها على مستوى مجانية مجموعة من الخدمات التي كانت في السابق حكراً على الطبقات العليا، ومن بناء الطرق وتوفير المواصلات الشيء الذي فك العزلة مما مكن الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة من الاستفادة من حقوق اجتماعية أساسية كالصحة والتعليم، كما تمكنت الطبقة العمالية من الاستفادة هي الأخرى من عدة حقوق مست بشكل مباشر عالم الشغل على مستوى ظروف العمل والترقية والتقاعد وغيرها من الحقوق المدنية.

* الحركة العمالية والسؤال الاجتماعي

خصص فرنسوا ديب المحور الثاني من الفصل الأول لتناول وضعية الحركة العمالية في المجتمع الفرنسي وعلاقتها بالسؤال الاجتماعي عن مساهمة اليد العاملة في الحد من التفاوتات الاجتماعية، وتكثيف الاحتجاجات المجتمعية والإضرابات العمالية من أجل نشر الوعي الاجتماعي بضرورة ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في التوزيع العادل للثروة، وتحويل العدالة الاجتماعية من مجرد طموح أخلاقية إلى بل

رهان اجتماعي يستهدف إعادة توزيع عادل ومتكافئ للثروة التي ينتجها العمل. هذا التحول يعطي المشروعية بالقول بأن نموذج السعي نحو إرساء العدالة الاجتماعية في المجتمع الفرنسي، حظي تاريخياً بدعم الحركات العمالية، ويظل اليوم في قلب مشروع الأحزاب اليسارية، لأنه يسمح بتمكين نموذج المواقع الاجتماعية دمج كل فرد في مكانه المناسب.

لعبت الحركة العمالية دوراً محورياً على مستوى التنزيل الفعلي لنموذج العدالة الاجتماعية المتمركز حول تقليص الفوارق ما بين المواقع الاجتماعية، بحيث عرف تغيراً جوهرياً على مستوى حمولته الفلسفية والنظرية، إذ لم يعد مجرد فلسفة مجردة بل صار سياسة واقعية وملموسة مكنت العمال من تغيير نمط العلاقة بين الأجير ورب العمل من خلال بيع قوة العمل بثمن جديد، ومن جهة أخرى لم تبقى العدالة الاجتماعية مجرد مسألة أخلاقية أو شفقة تجاه الأشخاص الأكثر فقراً، بل صارت نتيجة لإعادة توزيع الثروات بشكل عادل، حيث صار يملك العدل في توزيع الثروة شرعية أكثر من جمعها من خلال استغلال العمال. علاوة على هذه المكاسب المهمة تمكنت أيضاً الطبقة العمالية أيضاً من الاستفادة من الحماية من المخاطر المحتملة خلال الحياة ومن مجموعة من الحقوق القانونية كتأمين البطالة والتمتع بحقوق الاستفادة من الخدمات الطبية والترفيه والسكن والتقاعد والتعويضات العائلية والحد الأدنى للأجور مع تعزيز ذلك بخلق تجهيزات جماعية تهدف إلى تحقيق مجانية الاستفادة من بعض المكتسبات، الشيء الذي مكن المجتمع المأجور من تأمين المواقع التي يحتلها العمال.

* تأمين المواقع والخدمات الاجتماعية

أدت التفاوتات الاجتماعية التي هيمنت على المجتمع إلى اتساع نطاق الوعي بضرورة تأمين مختلف الخدمات الاجتماعية، مما سيمكن من حماية وتأمين المواقع الاجتماعية. فتفكير وسعي المجتمع نحو تأمين قضايا البطالة والخدمات الصحية والتعليم والسكن والترفيه والتقاعد، تحركه الغربة المجتمعية في تمكين كل فرد في المجتمع من ضمان المجانية في الاستفادة المواطنين من الخدمات العامة وتفعيل نموذج مساواة المواقع الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

* عقد تضامن موسع

يرتكز نموذج مساواة المواقع وإعادة توزيع الثروات على عقد اجتماعي بمقومات تضامنية، فالمساواة الاجتماعية ليست فقط راجعة لسواسية الناس في أصولهم، بل هي تعبير عن نوع من رد الدين الاجتماعي، فالفرد مدين للمجتمع، كما أن هذا الأخير مدين للفرد، حيث أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية وليست ذات منحنى وحيد. لذلك يعد الاقتطاع من عند الأغنياء لأجل الفقراء نوعاً من التضامن العضوي أكثر منه واجب أخلاقي، مما يجعل من المساواة نتيجة لعقد اجتماعي أكثر مما هي هدف سياسي بحد ذاته؛ الشيء الذي ترتب عنه توسيع الاستفادة من الخدمات العمومية ومن نظام الحماية بهدف إبراز الدور الكبير الذي قامت به الطبقة العمالية في حماية مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، وتطوير المجتمع الليبرالي. فضمن هذا السياق، يرى فرنسوا ديبي أن الحد من التفاوتات الاجتماعية وتحقيق المساواة بين طبقات أرباب العمل والطبقة

العاملة يستوجب إبرام تعاقد اجتماعي وتضمان اقتصادي موسعين من أجل تأسيس الدولة الاجتماعية.

* مساواة الولوج للمدرسة الجمهورية

يعتبر بناء مدرسة مجانية وعلمانية وإلزامية في نهاية القرن ١٩ تقدما فعليا في مجال مساواة المواقع حيث منحت للجميع عرضا مدرسيا مشتركا يستهدف تكوين وحدة الأمة الفرنسية. حيث تجسدت المساواة من خلال وحدة العرض المدرسي من جهة على مستوى القيم والثقافة واللغة ومن جهة أخرى على مستوى الشروط الدراسية المشتركة؛ هذه الوحدة موجهة لتحقيق المساواة دون المساس بالنظام الاجتماعي القائم بحيث يتم التقريب بين مختلف الشروط الدراسية من غير المس بالبنيات الاجتماعية والطبقية، من أجل ضمان مساواة الولوج للمدرسة الجمهورية كمدرسة تعبر عن النظام العلمانية المطبق في المجتمع الفرنسي. هذا التوجه لم يسلم من الانتقادات اللاذعة الموجهة له، فبينما يرى اتجاه مجتمعي أن مدرسة الجمهورية ساهمت في خلق هوة فاصلة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بين الأغنياء والفقراء، برز اتجاه مغاير يدعو إلى النظر التعليم كمجال اجتماعي يرسخ القيم الاجتماعية والإنسانية شريطة عمل المدرسة على حماية نموذج مساواة المواقع الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص بين الجميع في الولوج إلى خدمات التربية والتعليم بغ النظر عن الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والإثنية والعرقية.

* النهوض بالمرأة

يذهب فرنسوا ديبي إلى اعتبار أن مساهمة نموذج مساواة المواقع الاجتماعية في الحد من التفاوتات الاجتماعية

رهين بمدى قدرته على إرساء المساواة فعليا بين الرجال والنساء في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية. فالنهوض بأوضاع المرأة في المجتمع يشترط تمتيعها بنفس الحقوق الممنوحة للرجل، سواء على الصعيد العائلي أو المهني أو السياسي أو الثقافي. فقارتبط تحسين أوضاع المرأة في المجتمع الفرنسي بالنضال السياسي والحقوق الذي قاده أنصار الحزب الاشتراكي والحركات العمالية واليسارية، وشاركت فيه الحركات النسوية بعملية تمكين المرأة من التمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية مما سمح لها بإمكانية الولوج إلى مختلف المناصب، حيث اعتبر العمل المأجور شرط أساسي للمساواة بحكم قدرته على تمكين الفرد من ضمان استقلاله وحمايته الاجتماعية؛ هذه المساواة لا تعني السماح للمرأة بمغادرة موقعها داخل البنية الاجتماعية، حيث ظلت منظومة التقسيم الجنسي للعمل قائمة من خلال سياسات الأسرة التي تعمل على تأمين مواقع النساء داخل الأسر، كما تحافظ على هذه المواقع عبر التوجيه المدرسي للفتيات نحو مهن تسمى نسائية كالخياطة ورعاية الأشخاص والأسر.

* البوتقة الفرنسية

يستعمل فرنسوا ديبي مصطلح البوتقة الفرنسية للدلالة على الكيفية المعتمدة في إدماج وإعادة إدماج المهاجرين الذين توافدوا على فرنسا خلال بداية القرن العشرين. فقد شكلت آليات الاندماج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والحقوق هاجسا للدولة فيما يخص مقاربة أوضاع المهاجرين، وسن استراتيجيات ناجعة تمكن من تحويلهم إلى مواطنين فرنسيين، يتمتعون بنفس حقوق ومكتسبات المواطنين

الأصليين. لهذا أقر فرنسوا ديبي بأهمية المهاجرين في بناء المجتمع الفرنسي الحديث، سواء من حيث حجمهم الكبير أو من حيث مساهمتهم في تنمية الاقتصاد الفرنسي، وتلبية حاجاته المتزايدة من اليد العاملة، ورغم ذلك، فإن المهاجرين يعانون من نظرة المجتمع إليهم كأقليات مرئية حققوا مكتسبات عديدة كاستفادتهم من السياسات الموجهة للأحياء الهامشية، واعتبارها مناطق ذات الأولوية التربوية والاجتماعية، ودمجها في إطار المناطق الحرة التي تستفيد من برامج تجهيز المدينة، وربطها بسياسة الاعتراف بالهويات الثقافية للجميع.

* نقد نموذج مساواة المواقع الاجتماعية

خصص فرنسوا ديبي الفصل الثاني من الكتاب لاستعراض الانتقادات الموجهة لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية باعتباره يعبر عن مقومات وغايات مجتمع الرفاهية، الذي يوفر الحماية لكل الفئات المندمجة مهنيًا ووظيفيًا في الحياة الاجتماعية مقابل تميش الفئات العاطلة والمقصية، لتتحول الدولة بسبب هذا النموذج إلى دولة محافظة، ليست لها القدرة الكافية لمواجهة الإخفاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يجعلها تلجأ لتفعيل الدور المحوري للدولة في ضمان الاندماج الاجتماعي، والذي يعنى الأفراد من أي جهد، ويجعلهم مستفيدين من الرعاية الاجتماعية؛ وينتج عنه "مجتمع عدم الثقة" لأننا لا نحتاج إلى الآخرين.

* حدود إعادة التوزيع

يمهد فرنسوا ديبي نقده لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية بطرح لسؤال أساسي: هل يمكن لتطبيق مبادئ نموذج مساواة المواقع الاجتماعية تحقيق العدالة الاجتماعية في

المجتمع الإنساني؟ ولكي يتمكن المؤلف من الإجابة على هذا السؤال، يضع فرضيتين، الفرضية الأولى تفترض أن اعتماد نموذج مساواة المواقع الاجتماعية يؤدي إلى خلق وضعية اجتماعية عادلة في المجتمع الفرنسي، أما الفرضية الثانية، فتتبنى اتجاهًا سلبيًا لكون الاقتصاد على هذا النموذج، تنتج عنه مظاهر التفاوتات الاجتماعية.

بدأ فرنسوا ديبي هذا المحور المعنون بـ "حدود إعادة التوزيع"، التأكيد أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الفرنسي فشل مع نموذج مساواة المواقع الاجتماعية في الحد من التفاوتات الاجتماعية بين مكونات المجتمع، بحيث تراجعت مستويات الإدماج الاجتماعي للأقليات والمهمشين، وارتفعت مستويات المساواة بين الأفراد والفئات، وتعمقت معاناتهم مع المشاكل الاجتماعية كالبطالة والدخل المحدود والإقصاء والعجز وعدم القدرة في ولوج الخدمات الأساسية. أكد فرنسوا ديبي أن الطبقة الوسطى في المجتمع الفرنسي تعاني الهشاشة الاجتماعية كهم يومي يورق بالها، ويؤثر على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد بات المنتمون إلى الطبقة الوسطى يعيشون وجود مزدوج، يتسم بالتناقض والاختلاف، بين موقع اجتماعي يمنح للطبقة الوسطى القوة الاجتماعية والاقتصادية بسبب ملازمة نموذج مساواة المواقع مناسبة للطبقة الوسطى، والذي يمكن أعضائها من الاستفادة من الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية والتغطية الصحية والمنظومة التربوية، ونموذج مساواة الحظوظ الذي يضع الطبقة الوسطى في موضع الضعف والهشاشة،

بسبب عدم التجانس، وشيوع الخوف من الهبوط الاجتماعي بين فئاتها، وازدياد الفوارق بين الفئة الدنيا.

تناول فرانسوا ديبى مجموعة من القضايا للبرهنة على قصور نموذج مساواة الموقع في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقليص من الفوارق الموجودة بين الأفراد. فقد تطرق لمسألة إعادة التوزيع في المجتمع الفرنسي، ووقف عند حدودها وانعكاساتها على تحسين مؤشرات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الفرنسي. فإذا كنت الغاية من إعادة التوزيع هو اللجوء إلى الرعاية الاجتماعية من أجل تقليل التفاوتات الاجتماعية، فإن الانتقاد الأكبر الذي وجه لهذه العملية هو تأزيم الأوضاع والتفاوتات الاجتماعية رغم المساواة في توزيع الثروات، واختيار المجتمع الفرنسي حماية المندمجين، وتهميش غير المندمجين، الشيء الذي زاد من حدة الفوارق بين الفئتين، الأولى تعرف اندماجاً ميسراً داخل النموة الاجتماعية، وتشهد ارتفاعاً نسبياً للبطالة في صفوف أفرادها، ويحصلون على فرص عديدة لولوج عالم الشغل، ويتمتعون بجميع الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والمساواة والحماية الاجتماعية. أما الفئة الثانية، فتضم كل الفئات المهمشة الموجودة خارج المنظومة الاجتماعية، يعاني أفرادها صعوبات كثيرة في ولوج عالم الشغل، والاستفادة من الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، ترتفع معدلات البطالة في صفوفهم، مما يزيد من مستويات فقرهم وهشاشتهم الاجتماعية.

* مجموع التفاوتات الصغرى

يبين العنوان الذي وضعه فرانسوا ديبى لهذا المحور مدى الحضور الكبير لمسألة تحول التفاوتات الصغرى إلى تفاوتات اجتماعية كبرى، فتراكم التفاوتات الصغرى التي تسجل على مستوى المداخل العائلية أو النتائج الدراسية أو الاستفادة من الخدمات الصحية أو الحصول على مناصب الشغل أو المناصفة بين الجنسين، تجعل بعض فئات المجتمع (الفقراء، الأقليات، المهاجرين) عرضة للإقصاء والتهميش. فقد خلف اعتماد نموذج مساواة المواقع في المجتمع الرأسمالي نتائج وخيمة على الأفراد والجماعات، والتي أصبحت تعاني أكثر من حدة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن عجز النمو الاقتصادي في توفير فرص الشغل للجميع، وتمكين فئات الملاكين ورجال الأعمال من الإعفاء الضريبي، على حساب باقي الفئات المتضررة من تطبيق هذا النموذج، خصوصاً الموظفين غير المستقرين، والنساء المهمشات، والمهاجرين المقصيين والمهمشين، والتي تعاني زيادة مستويات الفقر، وحماية ضعيفة ومؤقتة وهشاشة اجتماعية، وصعوبة الحصول على موقع في المجتمع.

تناول فرانسوا ديبى وضعية التفاوتات الاجتماعية في المجتمع الفرنسي من تحليل الكيفية التي تتفاقم بها التفاوتات الصغرى لتتحول إلى تفاوتات اجتماعية كبرى، تؤثر على مختلف فئات المجتمع. هذا التحول الذي تقف وراءه أسباب عديدة، حددها المؤلف في الانتقال من عصر المشاركة الجماعية في الثروة إلى عصر الاغتناء الفردي، وتفاقم مظاهر الحرمان النسبي من الخدمات والسلع، واحتلال التوازن بين

معايير الاستهلاك التي تزداد كل يوم وانحسار تحسن القدرة الشرائية، واتساع صور الهشاشة الاجتماعية والتفاوتات الصغيرة خصوصا في صفوف الأقليات والمهمشين، وذلك في سياق اجتماعي وثقافي واقتصادي، يتسم بالفوضى، ويعزز فرص تفاقم تفاوتات قديمة وظهور تفاوتات جديدة.

* حماية المواقع مقابل التماسك الاجتماعي

تم ربط عملية القبول بنموذج مساواة المواقع الاجتماعية في المجتمع الفرنسي بأهميته في حماية المواقع الاجتماعية مقابل تحقيق التماسك الاجتماعي، وتجاوز تأثير سياسة الانغلاق على الذات التي نهجها المجتمع الفرنسي، واختيار المنافسة الاجتماعية بدل الشراكة الاجتماعية. فقد نتج عن تفاقم التفاوتات الاجتماعية القائمة بين فئات المجتمع انعكاسات اجتماعية واقتصادية وثقافية، حددها المؤلف في تقوية الميل نحو الانتقال من الصراع الطبقي الى الصراع حول المواقع في المجتمع، وتكريس مظاهر وأشكال ضعف وهشاشة الحركة العمالية والنقابية، والسير الدائم نحو إلغاء مبدأ المساواة والاستحقاق، وتوسيع نطاق اختلال نظام العدالة الاجتماعية، وتسريع وتيرة تحويل تفاوتات صغيرة إلى تفاوتات كبرى.

يقوم المجتمع الرأسمالي بالقبول بمسألة حماية المواقع الاجتماعية مقابل تحقيق التماسك الاجتماعي بين فئاته. هذا الاختيار الذي تقوم به المجتمعات الغربية ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة مباشرة لتطبيق القاعدة المميزة للعيش في المجتمع الرأسمالي، والتي تربط بين أهمية الاندماج الاجتماعي في تأطير الرأسمالية، ودور التماسك الاجتماعي في إبراز محاسن المجتمع الرأسمالي. وهذا ما يبرر سعي الدولة نحو حماية الاندماج

الاجتماعي للأفراد حسب المواقع، وتسهيل عملية الانتقال من الاندماج الاجتماعي إلى التماسك الاجتماعي الذي يضمن استمرار التفاعل القائم بين الفاعلين الاجتماعيين، وبالتالي تعزيز شروط انتقال من مجتمع منظم مراقب من طرف الدولة إلى مجتمع الحركية والدينامية.

يثير فرانسوا ديبي في تناوله لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية سؤالاً جوهرياً حول دور هذا النموذج في الحد من قدرة المجتمع في القضاء على العقد الاجتماعي الذي يركز عليه. والإجابة على هذا السؤال مؤلمة في نظر المؤلف، لأنها تؤدي إلى غياب مراقبة الدولة للتنظيم الاجتماعي، مع ما يعنيه هذا الغياب من فقدان الثقة بالآخرين، وصنع مجتمع الانطواء على الذات، وتغليب مواقف الاعتماد على الخدمة العمومية بدل الاعتماد على القدرات الذاتية، وإضعاف الروابط الاجتماعية، وتقوية الحاجة للدولة أكثر من الحاجة للآخرين، وشيوع سلوكيات الرفض المطلق لتغيير المواقع الاجتماعية، وتحويل المساعدة الاجتماعية إلى وسيلة لإنتاج الفقر عوض القضاء عليه، ودفع الفئات المندمجة في المجتمع نحو رفض المساهمة في الثروة الجماعية.

* خيبات الأمل الدراسية

وضع المجتمع الفرنسي آمال كبيرة على المدرسة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمواقع الاجتماعية لكل فئات المجتمع. وهذا لن يكون متاحاً إلا بنهج سياسة تعليمية شاملة وعادلة، نساهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي، والتخفيف من التفاوتات الاجتماعية، وتنمية الرأسمال الاجتماعي تجسيد المساواة والديمقراطية. غير أن هذه الآمال سرعان ما تفرز ما

سماء المؤلف بجنابات الأمل الدراسية، والتي تتجلى في تحول المدرسة إلى مصدر لخيبات الأمل، وفشلها في حل الأزمة الاقتصادية، والزيادة من تفاقم التفاوتات الاجتماعية، واعتماد تراتبية الشواهد التعليمية من حيث القيمة، وتسخير المدرسة كآلية للانتقاء والتمييز، وتعميق الهوة الفاصلة بين الشواهد والمواقع المهنية، وفقدان وانعدام جسور التواصل بين المدرسة وسوق الشغل، وتعزيز فقدان الثقة في المدرسة والمجتمع.

توصل فرنسوا ديبي في تحليله لدور المدرسة الفرنسية في تكريس التفاوتات الاجتماعية إلى نتيجة جوهرية مفادها أن المدرسة بتبنيها لنموذج مساواة الحظوظ، عززت انتقال المجتمع من نخوية الجمهورية إلى مساواة الحظوظ من خلال عملها على تمكين كل التلاميذ من تجريب حظوظهم في تحقيق الترقى الاجتماعي والمعرفي والمهني، وتوزيعهم حسب نتائجهم واستحقاقاتهم، والنظر إلى مساهمهم باعتبارهم متنافسين يجب عليهم التميز ضمن الأغلبية، إذ يبقى النجاح للأفضل. فالنظام التربوي الذي ينادي به نموذج مساواة الحظوظ يقوم على الارتكاز على تجانس العرض المدرسي من خلال توفير الإعداديات والثانويات والجامعات، ونهج سياسات تعليمية خاصة موجهة للتلاميذ الذين يعانون من الإكراهات الاجتماعية والثقافية.

* السقوف الزجاجية والميادين المنفصلة

وظف فرنسوا ديبي مصطلح "السقوف الزجاجية" والميادين المنفصلة للدلالة على الصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في ولوج المناصب السامية داخل بنية اجتماعية مركبة. فقد تناول فرنسوا ديبي مسألة التفاوتات الاجتماعية

في المجتمع الفرنسي من جوانب عديدة، لا تقتصر فقط على ما هو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، بل شملت كذلك مسألة التفاوتات الاجتماعية القائمة على الجنس باعتبارها مظهر كبير لمقاربة هذه التفاوتات في واقع المعيش الفرنسي اليومي. فقد أقر فرنسوا ديبي باقتحام النساء لمواقع اجتماعية واقتصادية وسياسية كنت حكرًا على الرجل منذ القرن التاسع عشر الميلادي، واعترف بتفوق النساء على الرجال في كثير من هذه المواقع. ورغم ذلك، فإن المرأة لا زالت تعاني صور الإقصاء والتهميش بسبب نهج المجتمع لسياسة تخدم هذا الغرض، وتغيب المساواة بين مواقع النساء ومواقع الرجال، ويعود هذا التفاوت بين الرجل والمرأة في المجتمع إلى عدة أسباب، عددها المؤلف في تضحية المرأة بالشغل من أجل الأسرة، وتأثر موقعها بمستلزمات الأمومة والرعاية الأسرية على وتفضيل المشغل للرجل على المرأة، واعتبار عالم السلطة والإنتاج مجالين خاصين بالرجل بينما عالم الخدمات والعلاقات والرعاية خاص بالنساء، وتأثير التحديد الجنسي للشغل على وضعية المرأة في المجتمع وحظوظها في الوصول إلى المناصب العليا بالمقارنة مع الرجل. ونتيجة هذه الوضعية، يعترف فرنسوا ديبي بأن طموح المرأة يبقى محدودًا بالمقارنة مع طموح الرجل.

* التمييز والهويات

انطلق فرنسوا ديبي من الصراعات الإثنية وأعمال الشعب التي شهدتها فرنسا منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، لكي يبرز مكانة تحليل العلاقة القائمة بين التمييز وتعدد الهويات في المجتمع الفرنسي، والتي ستساهم في تحويل هذا الصراع من طابعه الاجتماعي إلى طابع ثقافي، يستهدف

التصدي للعنصرية والتمييز التي تعرض لها المهاجرون القادمون من ثقافات مختلفة، والراغبون في الاندماج في الثقافة الفرنسية. هذا التحول الجوهرى في المجتمع الفرنسى، كان وراء طرح موضوع التعدد الثقافى فى علاقته بتعدد الهويات، ومكانة هذه العلاقة فى نموذج مساواة المواقع الاجتماعية.

خصص فرنسوا ديي حيزا مهما فى كتابه "المواقع والحظوظ: إعادة التفكير فى التفاوتات الاجتماعية" للحديث على قضايا الهجرة وعلاقتها بالهوية الثقافية، وانعكاس هذه العلاقة على أوضاع المهاجرين فى المجتمع الفرنسى، إذ يبرز المواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى الفرنسى مظاهر التمييز والحرمان التى يعانىها المهاجرون، وغياب العدالة الاجتماعية فى تناول قضاياهم المختلفة، وتحسين أوضاعهم. وقد استعرض المؤلف بعض الأمثلة الواقعية لهذا الحرمان والإقصاء كانهفراد المهاجرين بممارسة أعمال شاقة، ومعاناتهم من التمييز الاجتماعى فى المجتمع، وارتفاع نسب البطالة فى صفوفهم، واستقرارهم بمساكن منعزلة ومهمشة، مما يجعلهم يواجهون العنصرية فى حياتهم اليومية، ويجدون صعوبة فى تحقيق الاندماج الكلى فى المجتمع. هذه الوضعية، تجعل هدف إدماج المهاجرين فى الثقافة الوطنية على أساس المساواة والاعتراف مجرد شعار، بينما الواقع يبين عكس ذلك، فبسبب الهوية الضائعة لمعظم المهاجرين، فإن صعوبة تكوين مجتمعات وعادلة عصرية وديمقراطية، تعترف بالتعدد الثقافى واختلاف الهويات، وتضمن حقوق الأقليات والإثنيات، وتقر بحق الارتباط بالثقافة والهوية الأصلية، وتضع شروط تحقيق وضمان

العدالة الاجتماعية للجميع، يؤدي إلى إضعاف نموذج مساواة المواقع الاجتماعية فى الحد من حدة التفاوتات الاجتماعية.

* نموذج مساواة الحظوظ

عمل فرنسوا ديي فى الفصل الثالث على تحليل واستعراض الأسس التى يقوم عليها نموذج مساواة الحظوظ، ويقف عن علاقته المباشرة بالعقد الاجتماعى بمفهومه التقليدى المتداول بين النخب الفرنسية، ويستعمله اليوم غالبية منظري العدالة الاجتماعية، وعلى رأسهم جون راولز. فنموذج مساواة الحظوظ يحاول تفادي التشكيك والنقص من قيمة التسلسل الهرمى للمواقف الاجتماعية، ولكنه يعتبر أن جميع الفئات الاجتماعية يجب أن يتم توزيعها بشكل عادل فى التسلسل الهرمى من خلال الاستعانة بمبدأ الحراك الاجتماعى الذى يمكن كل فرد من استحقاقه الاجتماعى والاقتصادى. وبالتالي يبقى التحدي الأكبر لنموذج مساواة الحظوظ هو الحد من التمييز بين الأفراد والجماعات، وضمان تمثيل مختلف مكونات المجتمع بغض النظر عن هويتها وثقافتها، وتمكين الجميع من فرص الوصول إلى أفضل المناصب الاجتماعية، ونيل الاعتراف المجتمعى بهم. وأثناء استعراضه لمضمون نموذج مساواة الحظوظ، وقف فرنسوا ديي عند السياق التاريخى لمفهوم المساواة عبر المحطات الكبرى التى طبعته مسيرة تأسيس المجتمع الفرنسى الحديث منذ عصر الأنوار، وما عرفه من تحولات بارزة سواء مع قيام الثورة الفرنسية أو مع تبني مبادئ النظرية الماركسية أو صعود اليساريين فى الساحة السياسية الفرنسية، وأثر هذا الصعود فى وضع حدود فاصلة بين نموذج مساواة المواقع الاجتماعية الذى يدافع عنه التيار

اليساري ونموذج مساواة الحظوظ المفضل لدى المنتمين إلى أحزاب اليمين.

* خيال إحصائي

توقف فرنسوا ديبى في هذا الفصل عن المبادئ العامة التي يقوم عليها نموذج مساواة الحظوظ، والتي تميزه عن نموذج مساواة المواقع الاجتماعية، وفصل الحديث في مضمون كل مبدأ، واستشهد بأمثلة من الواقع الاجتماعي لإضفاء مزيد من التوضيح على كل مبدأ. وتتجلى هذه المبادئ في افتراض وجود نموذج إحصائي لتوزيع نفس الحظوظ على فئات اجتماعية ذات شروط وأوضاع مختلفة، وإعطاء الأولوية للفئات المحرومة من أجل ولوج كبريات المدارس، وصون حق النساء في تمثيلة منصفة لولوج عالم السياسة، والاعتراف بالمساواة بناء على اتفاق بين التنظيمات النقابية وأرباب العمل، واعتبار الصراع ضد التمييز مبدأ أساسى للعدالة الاجتماعية، والعمل على التقليل من التمييز أثناء ولوج الأماكن من دون الطعن في الترتيب المسبق لهذه الأماكن.

* التمييز والأقليات

أشار فرنسوا ديبى إلى الغايات المرجوة من اعتماد نموذج مساواة الحظوظ في المجتمع الفرنسي، والتي تتجلى في الإقرار بأن التفاوتات الاجتماعية تشكل عقبات أمام المنافسة المنصفة، والسعي نحو إعادة التوزيع المنصف في المواقع الاجتماعية بناء على استحقاق كل فرد داخل المجتمع، ومراعاة التنوع الثقافي والاثني في تخطيط السياسات العمومية والمجتمعية، وضمان الحضور الدائم للنساء في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتجسيد

المنافسة والمساواة في الترقى في السلم الاجتماعية بالنسبة للجنسين. فالعدالة الاجتماعية التي يتوخاها الجميع، تقتضي منح أبناء العمال نفس حظوظ أبناء الأطر في تبوء المناصب والمهن.

يقترح فرنسوا ديبى طريقتين بإدارة الصراع الاجتماعي ضد التمييز الذي تعانيه الأقليات في المجتمع الفرنسي، الطريقة الأولى تقوم على اتخاذ تدابير تضمن حق الجميع في الولوج للمصالح والخدمات، بينما تستهدف الطريقة الثانية اعتماد التعويض المادي أو الرمزي للمقصيين والمهمشين في المجتمع.

* المجتمع النشط والمسؤولية الشخصية

تستهدف مبادئ نموذج مساواة الحظوظ خدمة الأفراد باعتبارهم فاعلين اجتماعيين، يستمد المجتمع ديناميته من نشاطهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الشيء الذي يجعلهم مطالبون بتفعيل حظوظهم، وتوظيف حركيتهم من أجل الاستحقاق، وتحقيق نجاحهم في إطار تنافسية مستمرة. هذا الذي يركز عليه فرنسوا ديبى في الأخذ بنموذج مساواة الحظوظ، يبرر تأكيده على ضرورة ربط تقديم المساعدات الاجتماعية والمادية للأفراد بالتزامهم بأداء المسؤوليات والواجبات المنوطة بهم، مما يبرز وجود ارتباط وثيق بين تقديم الدعم ومنح الحظوظ والقبول بالفعالية في الحركة الاجتماعية والتصرف والانخراط في مشاريع المجتمع.

* من نخبة الجمهورية إلى مساواة الحظوظ

شهدت المدرسة الفرنسية إصلاحات جذرية لكي تستجيب لمطالب الاقتصاد الفرنسي، وتلبي حاجاته من اليد

العاملة المؤهلة، وذلك من خلال تمكين كل أفراد المجتمع من ولوج المدرسة بشكل متكافئ ودون تمييز. غير أن هذا الطموح أفرز النموذج البيداغوجي الانتقائي الذي تضعه نخبة الجمهورية المهيمنة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بفرنسا، والذي يشجع قرارات ربط عمل ومهمة المدرسة بما سماه المؤلف بالاستحقاق الدراسي، والذي يشكل جوهر نموذج مساواة الحظوظ. فالمؤسسة التعليمية وفق منظور هذا النموذج تستهدف توسيع العرض المدرسي لتلبية الحاجيات المتزايدة من المتدربين في مختلف مناطق فرنسا.

* الجنس، النوع والكوطا

تناول فرنسوا ديبى مفاهيم أساسية في حديثه عن وضعية المرأة في المجتمع الفرنسي كما هو الحال بالنسبة لمفاهيم الجنس والنوع و الكوطا، واستنتج من خلال هذا الحديث أن المرأة حققت مكتسبات في مجموعة من المجالات كالتعليم والصحة والشغل ابتداء من نهاية القرن ١٩ في اطار التطور الذي عرفته سياسة الرعاية الاجتماعية في فرنسا، والتي تقوم على فتح دور الحضانة وتقديم خدمات متنوعة ومنح مالية، لكن هذه المكتسبات لم تحل دون استمرار التفاوتات الاجتماعية بين الجنسين، حيث يظل التمييز قائما بين الرجل والمرأة وان لم يصل إلى مستوى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. هذه الوضعية كانت وراء اندلاع الاحتجاجات وتصاعد الحركات النسائية في المجتمع الفرنسي، والتي أثمرت اتخاذ تدابير أخرى لمحاربة التمييز بين الجنسين، وإرساء دعائم نموذج مساواة الحظوظ، ووضع كوطا لفرض حد ادنى من التمثيلية النسائية في الحياة السياسية

والاجتماعية، وترسيخ فكرة ضرورة المناصفة والمساواة في تقلد المسؤوليات، وظهور مفهوم النوع في اطار الفصل بين الجنسين لتمثيل الحياة الاجتماعية. كما أصبحت الأنشطة والنقاشات تكتسي طابع النوع، وتحول الصراع من اجل مساواة الحظوظ إلى معركة ثقافية مرتبطة بمعيار النوع في المجتمع.

* السياسات العمومية والأقليات المرئية

يتميز المجتمع الفرنسي بتعدد الروافد العرقية المشكلة لبنيته العامة، بسبب أفواج المهاجرين التي توافدت على فرنسا بحثا عن العمل أو اللجوء السياسي أو الدراسة منذ مطلع القرن العشرين، الشيء الذي يطرح مشاكل متنوعة ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو ديني. كما تمتد هذه المشاكل لتشمل شعارات العنصرية المرفوعة ضد الأقليات والمجموعات العرقية الصغيرة، ووصفها بعدة خصائص تمييزها عن المواطن الفرنسي الأصلي.

* نقد نموذج مساواة الحظوظ

يخطئ نموذج مساواة الحظوظ بالقبول الاجتماعي بين أفراد المجتمع، إلا أن هذه الخطوة لا تعني خلوه من العيوب والاختلالات التي كانت مصدرا للعديد من الانتقادات التي وجهت له، والتي تبرز فشله في التصدي لموضوع التفاوتات الاجتماعية وتحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد، وبالتالي مساهمته في تراجع دولة الرفاهية، وتعزيز اريستقراطية النخب، وهشاشة الفقراء. ويستدل فرنسوا ديبى بأقوال المدافعين عن نموذج مساواة الحظوظ ليؤكد صحة قوله حول نخبة هذا النموذج، وخدمته لمصالح الأقلية على حساب الأغلبية، مما

يسمح بتعميق حدة التفاوتات الاجتماعية، وتطور هويات الضحايا والمنافسة غير الصحية بين المجموعات التي لها مصلحة المطالبة بالظلم الذي تعرضت له من أجل الحصول على "الاعتراف" بها، وجعل المهزوم مسؤولاً عن فشله. وبما أن قدرة المرء على اغتنام الفرص ترتبط بجدارة الأفراد، يصبح من الممكن اختيار من يستحق مساعدتهم، وهو ما يرقى إلى إضفاء الطابع الفردي على العقد الاجتماعي.

* ترسيخ التفاوتات

انطلق فرنسوا ديبى في نقده لنموذج مساواة الخطوط من فكرة مفاده أن نموذج مساواة الخطوط لا يملك لا الأقدمية النظرية ولا القوة العملية ولا الهيمنة الكافية على المؤسسات الاجتماعية والتقاليد السياسية بالمجتمع الفرنسي، وهو ما يبرر كون هذا النموذج عوض أن يخفف من حدة التفاوتات الاجتماعية، يعمل على ترسيخها، فقد سجل ازدياد التفاوتات في الدول والمجتمعات التي تبنت مساواة الخطوط، كما أن نقد الفئات المحافظة لنموذج الأماكن وتفضيل نموذج الخطوط، أدى إلى ازدياد الضغط على المستفيدين من المساعدات الاجتماعية والخدمات العمومية بالمقارنة مع الأغنياء. إذ لا يمكن وضع سقف للمداخل بحجة عدم حصر الجدارة والتفوق، فنموذج مساواة الخطوط يؤدي إلى ضعف إعادة التوزيع. وتعزيز أرسقراطية النخب المجتمعية، وتعزيز سلوك توارث المال والثروة والسلطة والنفوذ والموقع، مما يهدد بفقدان روح الرأسمالية لحيويتها في الدول الغربية، وإضعاف دور دولة الرعاية الاجتماعية، ومضاعفة عدد الفقراء والمهمشين.

* معيقات وهويات مفقودة

أدى العمل بنموذج مساواة الخطوط في بعض الدول الغربية إلى ظهور معيقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية تعيق سعي المجتمعات إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية، وتشكل مل سماء المؤلف بالهويات المفقودة، إذ نتج عن العمل بشائبة العمل والاستغلال بروز ثنائية موازية التمييز وتعدد الهويات. هذا التحول الجوهرى، يجعل نموذج مساواة الخطوط يغيب شروط التضامن لصالح التنافس بين الضحايا، ويخلق هويات خاصة ومتعددة في إطار الهوية الجماعية والواحدة، ويولد مشاعر الحقد الدفين والرغبة في الانتقام لدى المهمشين والأقليات.

* المسؤولية كتعاقد أخلاقي

وظف فرنسوا ديبى الانتقادات الموجهة لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية، والتي تبين قصور تدابير حماية النظام الأخلاقي المحافظ عوض القبول بالتغيير الجذري لهذا النظام، وتكريس مسألة حدود التمييز بين الجماعات والهويات، وتشجيع التراتبية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. لهذا وصف فرنسوا ديبى نموذج مساواة الخطوط بكونه أكثر ليبرالية، لعدة أسباب منها أن لا شيء يعتبر مكتسباً بشكل نهائي في المجتمع، وشيوع الإحساس لدى الضحايا بالإخفاق الذاتي واستعباد الذات، ونهج سياسة الاستحقاق عوض العدالة،

* الاستحقاق والمنافسة المدرسية

تنفرد للمدرسة بقرار وضع ترتيب الانتقاء الاجتماعي، وتساهم يقسط كبير في إعادة إنتاج التفاوتات

الاجتماعية، مما يجعل النخبة المدرسية تنحدر من النخبة الاجتماعية، وتحمل معظم التلاميذ يلقون بمسؤولية فشلهم على انفسهم، ويولد لديهم نتائج وخيمة مثل عدم القدرة على اللعب، الحالة النفسية السيئة والعنف المدرسي. فاعتماد نموذج الحظوظ على مبدأ الاستحقاق الذي تمنحه المدرسة، يسمح بالتساؤل بأي حق يتم إغفال أنواع الاستحقاق التي تمنحها تجارب مجتمعية أخرى؟ فإذا كانت مبادئ نموذج مساواة الأماكن صارمة وقوية في بقاء الأفراد في مواقعهم ومع أمتالهم، فإن مبادئ نموذج مساواة الحظوظ سلسلة وقاسية، إذ تجبر الأفراد وخاصة الأكثر هشاشة على الانسلاخ من مواقعهم وعن أقربائهم. فالعدالة الاجتماعية الموجهة للأفراد لا تفيد بالضرورة كل فئات المجتمع.

قضى المفكر الفرنسي "فرونسوا ديبى" مدة طويلة في دراسة وتحليل قضايا التربية والتعليم في علاقتها بسوسيولوجيا المجتمع، واستغل تواجده بالمعهد العالي للدراسات والعلوم الإنسانية بالعاصمة الفرنسية باريس لمقاربة مختلف التساؤلات والقضايا التي يثيرها نظام التربية المعمول به في المجتمع الفرنسي، خصوصا ما يتعلق بموضوع الاستحقاق التعليمي للتلاميذ والطلبة، ومدى خضوعه لمعايير المنافسة الدراسية الموضوعية، وانعكاس هذه الأخيرة على تحديد المواقع والأماكن التي يحتلها الأفراد في المجتمع. وقد استنتج من خلال دراسته المعمقة لهذا الموضوع، أن التفاوتات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع الفرنسي انعكاس مباشر للتفاوتات التي يعرفها المجتمع المدرسي، والذي يتأثر بشكل مباشر بكل ما

يقع في مجال العلاقات المدرسية من متغيرات، تمارس تأثيرها بعيدا عن العوامل الاجتماعية^٣. فالمقارنة بين المجتمعين العام والمدرسي، تبرز أن الفوارق المسجلة بين التلاميذ المتفوقين والضعاف، تعود في أصلها إلى اختلاف الانتماءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الموجودة بين هؤلاء التلاميذ والطلبة، الشيء الذي يعني أن المؤسسات التعليمية عوض أن تخفف من حدة التفاوتات الاجتماعية، تزيد من تفاقمها، وفي نفس الوقت، تحول الفضاء المدرسي إلى مجال لحماية هذا التفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ويطابق هذا التفسير نسبيا مع ما قال به أفلاطون قبل الميلاد، حينما دعا إلى احترام ما أوجده الطبيعة، حيث يبقى السيد سيدا والعبد عبدا، ولا مجال للخروج عن هذا القانون. فالتفوق المدرسي في نظر فرونسوا ديبى ما هو إلا تنمة للفوق الاجتماعي، بينما الفشل الدراسي مرتبط بعدم القدرة على مسايرة المنافسة المدرسية.

عمل فرانسوا ديبى على دراسة نموذج مساواة الحظوظ في المجال المدرسي لبيان أن الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النموذج في المجتمع ذات طبيعة نظامية ومعرفية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، فهذا النموذج يصطدم بحدة الفوارق الموجودة بين طبقة الأغنياء والفئات الفقيرة، فالنخبة المجتمعية على غرار النخبة المدرسية تنحدر دائما من الطبقة المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بينما ترتبط فئات المهمشين بطبقة المقصيين اجتماعيا واقتصاديا. ويذهب فرانسوا ديبى في تحليله لهذا النموذج إلى أبعد من ذلك، حينما لا يقتصر في تناول طبيعة علاقة التأثير بين التفاوتات المدرسية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، الموسم الجامعي: ٢٠١٧-٢٠١٨، بحث غير منشور، ص: ٣٠.

^٣ - عبدون عواد، "سوسيولوجيا النجاح بالوسط القروي جماعة بني عروس نموذجا"، بحث لنيل شهادة الماستر في سوسيولوجيا التربية

والتفاوتات الاجتماعية، بل يركز على الكشف في نفس الوقت عن التناقضات التي تطبع البنية الداخلية لنموذج مساواة الحظوظ، ومبرره في ذلك رغبته في تأكيد فكرة جوهرية مفادها أن إعادة الثقة لهذا النموذج تتوقف إلى حد كبير على تمكين المؤسسات التعليمية من وسائل وآليات لترسيخ العدالة كمفهوم في ذهن التلميذ، وتطبيقها في المجتمع المدرسي كسلوك. وهذه الثقة ينبغي أن لا تغطي الاعتقاد بكون الإقرار بقدرة المدرسة على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، لا تغلي إمكانية القول بأن الأنظمة التربوية في كل المجتمعات البشرية، تعترف بمشروعية ربط التفاوتات بين التلاميذ بمسألة التفوق الدراسي والاستحقاق الفردي، والذي يتوج مسار الطالب بالحصول على شواهد علمية وديبلومات مهنية، تسهل له عملية الترقى الاجتماعي والمهني والاقتصادي والثقافي في المجتمع. فالتجارب المدرسية التي يعيشها الأفراد باعتبارهم فاعلين في المجتمع، تقرر بأن المواقع الاجتماعية نتيجة مباشرة للتفاعل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي القائم بين وضعيات نشأ عليه الفرد في المدرسة، وسيرورات قائمة في المجتمع^٤.

* إلغاء التفاوتات

يقر فرنسوا ديبي أن الإناث يحصلن أفضل النتائج الدراسية بالمقارنة مع الذكور، لكن ذلك التفوق لا ينعكس في اختيارهن لأفضل التكوينات المهنية والعلمية. خصوصاً وأن العديد منهن يوجهن صعوبات في الترقى المهني والاجتماعي بسبب التزامهن بمسؤوليات رعاية الأولاد والعناية بالحياة

الأسرية، والتي تؤثر على فرصهن في التوظيف، مما يجعل الحل هو منح الحظوظ للنساء في إطار التمييز الإيجابي والكوتا.

* واجب الهوية

يرى فرنسوا ديبي أن نموذج مساواة الحظوظ يعرف سيادة نوع من الداروينية في تطبيقه العملي في المجتمع، فالعدالة التي تمنح للأفراد لا تنعكس بالضرورة على المجتمع ككل، والنجاح الفردي لا تتحول إلى ترقية اجتماعية، فكلما تمكنت بعض فئات من النجاح بعد تحصيل بعض الامتيازات فإنها تنحو نحو البحث عن هوية جديدة، لتزداد عزلة وتهميش "إخوانهم"، والذي يرر ازدياد عدد الأفراد الذين يرفضون دعم الآخرين بحجة أنهم لا يستحقون ذلك، كلما تميزت فئة في المجتمع إلا وازداد تشبثها "بهويتها" الخاصة.

* الأسبقية لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية

خصص فرنسوا ديبي الفصل الأخير من الكتاب لدعوة جميع فئات المجتمع لتبني نموذج مساواة المواقع الاجتماعية، معززا دعوته بمجموعة من الحجج، الحجة الأولى تتعلق بعجز نموذج مساواة الحظوظ في إرساء المساواة الاجتماعية، لا تضر فقط بالفئة الخاسرة، بل يعاني منها جميع مكونات المجتمع، ويجعل الديمقراطية معرضة للخطر. وتستند الحجة الثانية التي ساقها المؤلف في تفضيله لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية في الاستدلال بانخفاض التفاوتات الاجتماعية، وارتفاع الحراك الاجتماعي، وبالتالي تحقيق تكافؤ الفرص. أما الحجة الثالثة، تعتبر المساواة في نموذج مساواة

^٤ - جعفري علي، " الميكرو- الماكرو: في إلزامية إثبات آليات الانتقال"، منشورات مجلة العمران، العدد ٢٩/٨، س ٢٠١٩، ص: ٣٧.

المواقع الاجتماعية عامل من عوامل الاستقلالية، لأن تغيير الأماكن الاجتماعية يتم بسهولة وسلاسة بسبب طبيعة تكون الاختلافات القائمة بين المواقف صغيرة. الحجة الرابعة، يؤدي فصل الاعتراف المجتمعي عن إعادة التوزيع إلى فصل الهوية والانتماء العرقي والثقافي عن الحقوق الاجتماعية، وبالتالي يصبح الفرد حراً في اختيار هويته وقراره وثقافته. الحجة الخامسة، يشكل التحول العميق في السياسات ضرورة أساسية للمجتمع، ويحدد فرانسوا دوبيه بعض السبل العملية (ضرائب الدخل، والضرائب على الثروة، ومبدأ "الأمن المرن"، وإنشاء مؤشر السعادة الإجمالية).

* التفاوتات مؤلمة

يدعو فرانسوا دوبي لتبني نموذج مساواة المواقع الاجتماعية في المجتمع للتخفيف من حدو التفاوتات الاجتماعية، وتحقيق العدالة والإنصاف لكل فئات المجتمع، لأن هذا النموذج يبدو أكثر ملاءمة لمن هم أكثر ضعفا وهشاشة في المجتمع، ويحافظ على الوظيفة الطبيعية للاقتصاد بعيدا عن التهديدات التي يمكن أن تنجم عن اعتماد نموذج مساواة الحظوظ. وهذه الدعوة يكون فرانسوا دوبي قد صرح بموقفه الراض لتبني وضعية الحكيم الذي يزن الأمور فيختار الجمع ما بين النموذجين.

يعترف فرانسوا دوبي بأن نموذج مساواة الحظوظ لا يقبل بالتفاوتات الاجتماعية، إلا أنه ينادي بصيانة قواعد المنافسة المنصفة لكل فئات المجتمع، مما يجعل التفاوتات الاجتماعية مؤلمة في حد ذاتها، فكلما كانت التفاوتات الاجتماعية في المجتمع كبيرة، كلما كانت صحة المواطنين

متردية لأن التفاوت مؤلم ومضر بالصحة ولأنه يحقق اللاتوازن في العرض المتعلق بالتطبيق لمصلحة من هم أكثر غنى، ويجعل العلاقات الاجتماعية باستمرار متوترة وعنيفة مع غياب الثقة. ترفع التفاوتات الاجتماعية في نموذج مساواة الحظوظ من نسبة العدوانية والعنف بين الأفراد والمجموعات، وتعزز الميل نحو الانعزال، وتوخي الحذر ووضع الحدود والمسافات كلما دعت ضرورة العيش مع الآخرين. فالتفاوتات الاجتماعية تؤدي إلى تفسح العلاقات الاجتماعية، ويصبح الفضاء العمومي على إثرها منقسما إلى مناطق الأغنياء المحمية ومناطق الفقراء الخطيرة والمهمشة، ولا يبقى حل لتوابع هذا الانقسام سوى اللجوء للأمن كبديل عن آلية المراقبة، الشيء الذي يجعل التفاوتات تسيء للديمقراطية وقدان الثقة بالمؤسسات والنخب.

يرتبط تفضيل فرانسوا دوبي لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية بالإساءة التي تسببها التفاوتات الاجتماعية للطبيعة البشرية في نموذج مساواة الحظوظ بسبب اختلال التوازن بين ارتفاع الاستهلاك عند الأغنياء، ومحاولة الفقراء تقليدهم رغم محدودية إمكاناتهم المادية. أما نموذج مساواة المواقع الاجتماعية وإن كان نسبيا في نتائجه، يظل محمودا ومقبولا، لأن مبادئه تهدف بالأساس لتقليص الفوارق الاجتماعية، وتدافع عن سياسات إعادة التوزيع في المجتمع، وتقليص الفوارق الاجتماعية التي تظل أفضل وسيلة للحد من التفاوتات الاجتماعية، وجعلها تميل نحو الاعتدال والوسطية. فالأحزاب أو الحركات الاجتماعية التي تريد تقليص الفوارق لا ينبغي لها

التخوف من الضرائب، بل يجب فرضها على الفئات الثرية التي تفوق الطبقة المتوسطة.

* المواقع تحدد الحظوظ

يقيم فرنسوا ديبي علاقة وطيدة بين ضعف التفاوتات الاجتماعية في نموذج الأماكن وارتفاع مساواة الحظوظ حيث تصبح الحركة الاجتماعية أكثر سلاسة ومرونة، فكلما كانت الفوارق بين مختلف المواقع متقلصة نسبياً، يكون من السهل التحرك في السلم الاجتماعي، وعلى الرغم من وجود عدة متغيرات متعددة في مختلف المجتمعات، إلا أن التفاوتات الاجتماعية ترجح كفة إعادة الإنتاج الاجتماعي، ولا تشجع أفراد المجتمع على تبني مساواة الحظوظ.

* من مساواة المواقع إلى استقلالية الأفراد

تعرض نموذج مساواة المواقع الاجتماعية لمجموعة من الانتقادات مرتبطة بمساهمة في الحد من استقلالية الأفراد، وتقييد قدرات الابتكار، وشيوع الخوف من فقدان المواقع بين الأفراد، وإقبالهم على مضاعفة العمل والجهد لتحسينها أكثر على حساب تحقيق الربح المادي. فنموذج مساواة المواقع هو أحد عوامل الاستقلالية الفردية والجماعية، لا نه يتيح الحرية للإنسان في حسم اختياراته، واتخاذ قراراته بإرادته داخل فضاء اجتماعي وعمومي، تحكمه مجموعة من التفاوتات الاجتماعية، لكنها تبقى نسبياً ضئيلة بالمقارنة من التفاوتات في نموذج مساواة الحظوظ، مما يسمح للإنسان باكتساب أكبر قدر من الاستقلالية الشخصية مقارنة بنموذج مساواة الحظوظ الذي يعمق المسافات الفاصلة بين الناس.

يدعو فرنسوا ديبي إلى منح المجتمع قرار اختيار نموذج مساواة المواقع الاجتماعية، لأنه ينتج مجتمعا أقل قساوة وتفاوتا مقارنة بالمجتمع الذي يصنعه نموذج مساواة الحظوظ، ففي حالة تقلص نموذج المواقع الاجتماعية أو تراجع مفعول تبنيه، يصبح المنتمون إلى هذه المواقع مهددين بفقدان كل شيء لفائدة بروز هيمنة مساواة الحظوظ، فيختارون رغما عنهم الاحتفاء وتفاذي من منافسة غيرهم. فنموذج مساواة الحظوظ بالرغم من اعتماده الاستحقاق المهني والاجتماعي، فهو يؤكد ويشرعن للتفاوتات الاجتماعية القائمة، ويدفع الأفراد إلى تبني نموذج مساواة الأماكن بنوع من التحفظ.

يساهم تبني نموذج مساواة المواقع الاجتماعية إلى إضعاف الاقتران القائم على الاختلاف والتفاوت، والقبول بالاعتراف الفردي ضمن فكر اجتماعي وسياسي وحقوقى يحول الهوية الثقافية إلى إحدى الحريات الفردية. كما يعمل نموذج مساواة المواقع على الحد من مستويات التمييز بين الأفراد، ويقيم فصلا بين الحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية والثقافية، وهو مالا يمكن تحقيقه مع نموذج مساواة الحظوظ.

* التفاوت والاختلاف

يبدو أن منطق عمل نموذج مساواة المواقع ومنطق اشتغال نموذج مساواة الحظوظ مختلف، فإذا كان نموذج مساواة المواقع يسمح بالخروج من التناقضات التي تميز بنموذج مساواة الحظوظ، فإن هذا الأخير يعمل على ترسيخها في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. ويؤسس لمواقف التفاوت والاختلاف، ويجعل من الألية المنتجة للتفاوت جزءا من البنية الاجتماعية السائدة.

* البحث عن المساواة

يرى فرنسوا ديبى أن حظوظ الترقى الاجتماعي تصبح كبيرة كلما كانت المواقع الاجتماعية متساوية، وأن تقليص التفاوت في المداخل والموارد يجب أن يصبح أولوية اجتماعية واقتصادية، لأن المساواة النظرية في نموذج مساواة الحظوظ تبقى عمياء أمام قوة التفاوتات الاجتماعية مقابل نموذج مساواة المواقع الذي يسمح باعتماد سياسات أكثر إنصافاً للجميع، تعتمد الشجاعة والقدرة على التمتع والملاحظة عن قرب لآليات وميكانيزمات التحول والترقى، ويساعد على بناء مجتمع أكثر مساواة وعدالة، يكون العيش المشترك فيه متاحاً للجميع بدون تمييز، ويعزز مواقف التشبث بالثقافة والأصول، ويتحول إلى وسيلة لتكوين رأسمال اجتماعي ومادي. هذه الخصائص الإيجابية، جعلت فرنسوا ديبى يعطي الأولوية لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية الذي ينتج مشاكل وسلبات أقل حدة بالمقارنة مع نموذج مساواة الحظوظ، ويتيح للفاعلين تكوين رؤية أكثر وضوحاً حول سياسية المداخل والتحويلات الاجتماعية.

يخلص فرانسوا ديبى إلى فكرة أساسية مفادها بأن نموذج مساواة المواقع الاجتماعية قائم على أسس صارمة، لا تسمح للأفراد بالتغيير التلقائي لمواقعهم في المجتمع عكس نموذج مساواة الحظوظ الذي يتميز بمرونة قيام الأفراد بتغيير أماكنهم في المجتمع، والخروج عن أوضاعهم المألوفة رغم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما سماه المؤلف بظاهرة الانسلاخ عن المواقع التي تتبناه خصوصاً الفئات الهشة والفقيرة في المجتمع. وتعتبر قولته الواردة في هذا الفصل،

تصريح علني وقوي بتفضيل نموذج مساواة المواقع الاجتماعية على حساب نموذج مساواة الحظوظ، إذ يقول "وفي نهاية التحليل سوف أقوم بتقديم خلاصاتي النهائية والمتعلقة بتفضيل نموذج مساواة الأماكن، وذلك خلافاً لما هو سائد حالياً".

* الخاتمة

توصلنا في نهاية هذه القراءة العامة لكتاب "المواقع والحظوظ: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية"، أن فرنسوا ديبى استطاع أن يمزج بين الطابع الفلسفي التأملي المحرد وبين الخبرة السوسولوجية الميدانية العملية، وقد مكنته خبرته الواسعة كعالم اجتماع من تجاوز الفواصل الإستمولوجية والحدود المعرفية بين المجالين، والتي من شأنها التأثير على انتظام الانتقال المرن والتدرج المنهجي والبناء العلمي للمضامين والأفكار التي يطرحها ويناقشها الكتاب. يقدم فرانسوا ديبى تفسيراً لنموذجي العدالة الاجتماعية. ويتم توضيح كل حجة من خلال مثال ملموس، مما يجعل فهم الحجة سهلاً وممتعاً. كما تم جعل الطريقة منهجية لأنه في كل فصل، يدرس المؤلف على التوالي الطريقة التي ينطبق بها النموذج المتوخى (أو الانتقادات الموجهة ضد هذا النموذج) بشكل ملموس في ثلاث مجالات من المجتمع: المدرسة والنساء والمهاجرين. فالمفهوم الرئيسي الذي يوظفه المؤلف من البداية إلى النهاية، والذي يخص مفهوم العدالة، ينسجم مع المعاني والمعارف التي يتوصل إليها من خلال فحص وتحليل عواقبها العملية في المجتمع، ووضع نظريات العدالة في السياق السياسي لفرنسا، والانفتاح على نماذج مختلفة لبلدان أخرى إما لدعم تفضيله لنموذج مساواة المواقع الاجتماعية أو لتحليل مكامن القصور

في نموذج مساواة الحظوظ. فقد الهدف الرئيسي لهذا العمل إغناء النقاش العلمي والسياسي حول مفهوم العدالة الاجتماعية من خلال تحليل ودراسة الأسس الأيديولوجية والثقافية والاجتماعية التي يتأسس عليها كل نموذج، وإبراز النتائج والانعكاسات التي تنتج عن تطبيق كل نموذج، وبالتالي اقتراح النموذج الأكثر ملاءمة لتحقيق العدالة الاجتماعية. اختصار، يتبنى فرنسوا ديبي وجهة النظر المعاكسة للمتقنين المعاصرين من خلال الدعوة إلى المساواة في المواقع الاجتماعية بدلاً من المساواة في الحظوظ. وهو بذلك يوضح الفائدة السياسية والاجتماعية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

* المراجع

أولاً- المراجع العربية

إعبدون عواد، "سوسيولوجيا النجاح بالوسط القروي جماعة بني عروس نموذجاً"، بحث لنيل شهادة الماستر في سوسيولوجيا التربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، الموسم الجامعي: ٢٠١٧-٢٠١٨، بحث غير منشور.

جعفري علي، "الميكرو- الماكرو: في إلزامية إثبات آليات الانتقال"، منشورات مجلة العمران، العدد ٢٩/٨، س٢٠١٩.

ديبي فرنسوا، المواقع والحظوظ: إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية، ترجمة كترة القاسمي، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١٦.

سهيل إدريس، المنهل، قاموس فرنسي عربي، ط ٤٢، منشورات دار الآداب، بيروت، ٢٠١٠.

محمد فراح، قراءة نقدية في كتاب "المواقع والحظوظ؛ إعادة تفكير التفاوتات الاجتماعية" لفرنسوا ديبي، الموقع الإلكتروني راديو النجاح، <https://annaja7.net>، 16 أكتوبر، ٢٠٢٤

ثانياً- المراجع الأجنبية

Dubet(F), Les lycéens, éditions du Seuil, 1991.

Raymond Boudon, La logique du social: Introduction à l'analyse sociologique, Collection Pluriel 25, Paris: Hachette Littératures, 1990.

Duru-Bellat (M), Agnès Van Zanten, "Sociologie de l'école", Collection U. sociologie, 3ème édition, 2007.

Jean-Marie Gillig, Intégrer l'enfant handicapé à l'école, 2ème édition ١٩٩٩ presses Dunod, France,

M. Duru-Bellat. L'inflation scolaire – Les désillusions de la méritocratie, Paris: Éditions du Seuil & La République des Idées